

التقرير السنوي 2022



المصرف العربي
للتنمية الاقتصادية في أفريقيا

رفع الكفاءة المؤسسية
من أجل تعظيم الأثر التنموي



5	رسالة رئيس مجلس الإدارة
6	كلمة المدير العام
9	نبذة تعريفية عن المصرف
	التطورات والاتجاهات الاقتصادية
12	في أفريقيا جنوب الصحراء خلال عام 2022
16	أرقام ومؤشرات عام 2022

الفصل الأول: أضواء على عام 2022

20	إجمالي الالتزامات في 2022
21	مجالات تركيز استراتيجية المصرف 2030
24	التمويل المشترك
25	بني تحتية صامدة للمضي نحو النمو الأخضر والشامل والمستدام
26	دعم القطاع الصحي من أجل إنسان معافى وقادر على المشاركة في التنمية المستدامة
26	بناء مدن ومجتمعات محلية مستدامة
27	حلول تنموية شاملة ومبتكرة لمواجهة تحديات متعددة
28	التعليم إحدى أقوى أدوات مواجهة الفقر
29	تعزيز فرص الشباب والنساء من خلال ريادة الأعمال والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
29	مبادرة مجابهة تحديات الأمن الغذائي في أفريقيا

الفصل الثاني: رفع الكفاءة المؤسسية لتعزيز الأثر التنموي

32	زيادة رأسمال المصرف
32	التصنيف الائتماني
33	تعزيز الحوكمة المؤسسية
34	تعزيز آليات متابعة تنفيذ وتقييم المشروعات
35	المسؤولية المجتمعية والبيئة والحوكمة
35	رأس المال البشري

الملاحق

38	موجز بالعمليات التي تمت الموافقة عليها في 2022
----	--



رسالة رئيس مجلس الإدارة

القراء الأعزاء

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،



إنه لمن دواعي سروري واعتزازي أن أضع بين أيديكم التقرير السنوي حول أعمال المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا (باديا) خلال عام 2022، وأخص بذلك المعنيين بنشاط المصرف في المنطقتين العربية والأفريقية والمهتمين بالعمل التنموي على الصعيد العالمي.

ويحتوي التقرير على عرض شامل لأهم الأنشطة والمنجزات، ويسلط الضوء على بعض المشروعات والعمليات ذات الأهمية القصوى والثقل الملموس. كما يعرض التقرير الإجراءات التي تمت لرفع الكفاءة المؤسسية من أجل تعزيز الأثر التنموي للتدخلات في الدول المستفيدة في إطار استراتيجية المصرف 2030، ويقدم التقرير بياناً بمشروعات القطاع العام وعمليات القطاع الخاص والتجارة وتنمية القدرات التي تمت الموافقة عليها خلال العام.

مع فائق الاحترام والتقدير،،،

د. فهد بن عبد الله الدوسري
رئيس مجلس الإدارة



كلمة المدير العام

«إن حصول المصرف على تصنيف
اقتصادي متميز ولأول مرة يفتح آفاقاً
واسعة لتعبئة الموارد من الأسواق
العالمية لصالح التنمية في أفريقيا»



القارئ العزيز

يواصل المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا السير قدماً وبثبات في أداء دور رائد ومحوري في تعزيز التعاون العربي الأفريقي والمساهمة في ازدهار القارة ورفاه مواطنيها. ونحن فخورون غاية الفخر بما حققه من إنجازات ثمينة وهو يقترب من سن الاحتفال باليوبيل الذهبي، بفضل الدعم والآراء الصائبة والتوجيهات السديدة من أصحاب المعالي المحافظين وأصحاب السعادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة، والجهود المقدرة التي ظل يبذلها العاملون بالمصرف على مختلف مستوياتهم، من أجل تطوير أعماله والنهوض بها.

جاءت نتائج أنشطة المصرف التي أحرزها في عام 2022 مرضية للغاية، فقد توسعت رقعة عملياته لتغطي معظم الدول المستفيدة في مختلف مناطق القارة وهي جميعها متسقة ومتوائمة مع أهداف التنمية المستدامة وأجندة أفريقيا 2063. ولعل من أبرز القرارات التي صدرت خلال العام والتي ستؤثر بصورة مباشرة في زيادة التعهدات السنوية عاماً تلو عام، هو زيادة رأس المال المرخص بنسبة 376 % من 4.2 مليارات دولار أمريكي إلى 20 مليار دولار أمريكي، منها 10 مليارات رأس مال مكتتب و5 مليارات رأس مال مدفوع. إن الموافقة على هذه الزيادة المقدرة هي خير دليل على الدعم القوي الذي يحظى به المصرف من الدول الأعضاء باعتباره أداة فعالة لدعم التعاون الاقتصادي والفني بين المنطقتين العربية والأفريقية.

دعوني -القراء الأعزاء- أحيطكم في عجالة بأهم الإجراءات والقرارات التي تم اتخاذها خلال العام والتي نستبشر من ورائها خيراً وقيماً ومستقبلاً مشرقاً للمصرف، تضمن ديمومة عملياته ومزيداً من الترسيخ لمكانته بين مؤسسات التمويل الإنمائي الإقليمية والدولية.

وافق المصرف على تمويلات لصالح الدول المستفيدة تجاوزت لأول مرة عتبة الملياري دولار أمريكي، غطت عمليات تنموية تنضوي تحت مجالات تركيز استراتيجية 2030 التي تشمل الاستثمار في البنية التحتية،

وتطوير سلاسل القيمة الزراعية، وتطوير التجارة والقطاع الخاص، والنهوض بريادة الأعمال والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتنمية القدرات. وتجدر أن ملحاً بالتفاصيل في نهاية هذا التقرير.

كما اعتمد المصرف تعزيز إدارة المخاطر، بإرساء مبادئ أساسية انتقائية في القيام بأنشطته وتفاذي كل ما من شأنه التأثير السلبي على سمعته. وفي هذا الإطار، ينتهج أسلوب رصد وتحليل وتقييم المخاطر استناداً على سياسات الإدارة التي يتم تحديثها باستمرار.

ومن التطورات التي شهدناها أيضاً التحول الرقمي لتحسين جودة الأداء، فقد تم تبني خطة لاعتماد أنظمة رقمية تمكن من مواكبة التقنيات المصرفية ونظم الاتصالات الحديثة وتكنولوجيا المعلومات؛ ويمضي المصرف قدماً في تنفيذ خطة التحول الرقمي، مطوراً أعماله وخدماته بإضافة العديد من المزايا التقنية المبتكرة، التي من شأنها تمكين الموظفين وأصحاب المصلحة من إجراء المعاملات بطريقة سريعة ومرنة وأمنة.

إن حصول المصرف في عام 2022 على تصنيف ائتماني ممتاز Aa2 من وكالة Moody's Investors Service مع نظرة مستقبلية إيجابية وتصنيف ائتماني AA من وكالة S&P Global Ratings مع نظرة مستقبلية مستقرة، يعكس المركز المالي الصلب والسيولة العالية التي يتمتع بها والدعم القوي الذي تقدمه له الدول الأعضاء. وستعزز هذه التصنيفات قدرة المصرف على حشد الموارد المالية بأسعار تنافسية وبعمولات بديلة، وإصدار ضمانات قوية لتطوير تجارة فعالة بين المنطقة العربية وأفريقيا التي تعد من الأسواق الواعدة للمنتجات والصادرات العربية.

ولا يفوتني أن أشير في هذا المقام إلى مساهمة المصرف مع مؤسسات مجموعة التنسيق العربية في مبادرتين رائدتين في عام 2022 تصبان في مجال اهتماماته وأولوياته فيما يخص مكافحة الفقر وتوفير الغذاء والمحافظة على بيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة، وتعكسان جدوى وأهمية التحالف الاستراتيجي في إيجاد الحلول الناجعة للتحديات التنموية. وتُعنى المبادرة الأولى بالأمن الغذائي الذي خصصت له المجموعة مبلغ 10 مليارات دولار، في حين خصصت المبادرة الثانية للتمويل المناخي بغلاف مالي بلغ 24 مليار دولار.

ختاماً، أود التأكيد على أن المصرف سيظل ملتزماً بدعم الدول المستفيدة من خلال حشد وتوفير التمويل اللازم لتنفيذ خططها وبرامجها الإنمائية، وعلى أهبة الاستعداد للوقوف معها في مجابهة تحديات التنمية القائمة والأزمات الطارئة. كما سيواصل جهوده لتحسين قدراته التشغيلية ومراقبة وتقييم الأثر التنموي والبيئي لعملياته، والتنسيق مع شركاء التنمية من أجل تحقيق رؤية استراتيجية المصرف 2030.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

د. سيدي ولد التاه

مدير عام المصرف

نبذة تعريفية عن المصرف

المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا (باديا) هو مؤسسة مالية دولية مستقلة تملكها ثماني عشرة (18) دولة عربية موقعة على اتفاقية إنشائه في فبراير 1974. ومنذ بدء أنشطته التمويلية في مارس 1975 ظل المصرف يعمل على إرساء وتقوية جسور التعاون الاقتصادي والفني بين المنطقتين العربية والأفريقية، من خلال عملياته التنموية المتنوعة التي تغطي 44 دولة أفريقية غير عربية جنوب الصحراء.

تتمثل المهام الرئيسية للمصرف في الإسهام في تمويل التنمية الاقتصادية للدول الأفريقية وتوفير المعونة الفنية اللازمة لها، وتشجيع مشاركة رؤوس الأموال العربية في تنمية أفريقيا من خلال التبادل التجاري والاستثمار.



مجلس المحافظين

هو السلطة العليا للمصرف ويتكون من محافظ ونائب محافظ عن كل دولة عضو، والمحافظون في الغالب هم وزراء المالية في دولهم. ويملك المجلس كافة الصلاحيات، كما له أن يفوض كل أو بعض هذه الصلاحيات لمجلس الإدارة فيما عدا تلك التي تستثنيها اتفاقية الإنشاء.

مجلس المحافظين في 2022

معالي الدكتور / محمد محمود العسفس وزير المالية - المملكة الأردنية الهاشمية	معالي الأستاذ/ سلطان بن سالم الحبسي وزير المالية - سلطنة عُمان
معالي الأستاذ/ محمد بن هادي الحسيني وزير الدولة للشؤون المالية دولة الإمارات العربية المتحدة	معالي الدكتور / نبيل قسيس رئيس مجلس إدارة هيئة سوق رأس المال الفلسطينية دولة فلسطين
معالي الشيخ / سلمان بن خليفة آل خليفة وزير المالية والاقتصاد الوطني- مملكة البحرين	معالي الأستاذ/ علي بن أحمد الكواري وزير المالية - دولة قطر
معالي الأستاذ/ سمير سعيد وزير الاقتصاد والتخطيط - الجمهورية التونسية	معالي الأستاذ/ عبد الوهاب محمد الرشيد* وزير المالية - دولة الكويت
معالي الأستاذ/ إبراهيم جمال كسالي* وزير المالية الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	معالي الدكتور / يوسف خليل وزير المالية الجمهورية اللبنانية
معالي الأستاذ/ محمد بن عبد الله الجدعان وزير المالية - المملكة العربية السعودية	معالي الدكتور/ خالد المبروك عبد الله وزير المالية - دولة ليبيا
معالي الدكتور/ جبريل إبراهيم محمد وزير المالية والتخطيط الاقتصادي جمهورية السودان	معالي الدكتورة/ رانيا المشاط وزيرة التعاون الدولي جمهورية مصر العربية
معالي الدكتور / مأمون حمدان وزير المالية - الجمهورية العربية السورية	معالي الأستاذة/ نادية فتاح العلوي وزيرة الاقتصاد والمالية - المملكة المغربية
معالي الأستاذ/ علي عبد الأمير علاوي وزير المالية جمهورية العراق	معالي الأستاذ/ إسلامو ولد محمد أمبادي* وزير الاقتصاد والمالية الجمهورية الإسلامية الموريتانية

* تم تعديل التمثيل في مجلس المحافظين خلال عام 2022، فقد كان يمثل دولة الكويت معالي الأستاذ / خليفة مساعد حمادة حتى فبراير 2022، وكان يمثل الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية معالي الأستاذ/ عبد الرحمن راوية حتى يوليو 2022، وكان يمثل الجمهورية الإسلامية الموريتانية معالي الأستاذ/ محمد الأمين ولد الذهبي حتى مارس 2022.

مجلس الإدارة

يتكون من أحد عشر عضواً ويتمتع بالصلاحيات اللازمة لإدارة المصرف، إلا ما كان منها مقصوراً على مجلس المحافظين. ويكون الأعضاء التسعة الأكثر إسهاماً في رأس المال أعضاء دائمين، بينما يشترك بقية الأعضاء في اختيار العضوين غير الدائمين. فترة العضوية في المجلس أربع سنوات قابلة للتجديد، ويتم انتخاب رئيس المجلس لمدة سنتين قابلة للتجديد.

مجلس الإدارة في 2022

الرئيس
سعادة الدكتور / فهد بن عبد الله الدوسري
 المملكة العربية السعودية
الأعضاء

سعادة الأستاذ/ فيصل علي المنصوري دولة الإمارات العربية المتحدة	سعادة الأستاذ/ محمد الفاضل حسبون* الجمهورية التونسية
سعادة الأستاذ/ بوجمعة غانم* الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	سعادة الأستاذ/ خالد صلاح الدين مراد جمهورية العراق
سعادة الدكتور/ عبد العزيز بن محمد الهنائي سلطنة عُمان	سعادة الأستاذ/ أحمد صالح المهدي دولة قطر
سعادة الأستاذ/ عبد الله خليل المصبيح دولة الكويت	سعادة الأستاذ/ أبوبكر محمد الجفال دولة ليبيا
سعادة الأستاذ/ طارق الشعراوي جمهورية مصر العربية	سعادة الأستاذ/ الحسن الدز المملكة المغربية

المدير العام

يعينه مجلس المحافظين من غير أعضاء مجلس الإدارة. والمدير العام هو الممثل القانوني للمصرف والموظف التنفيذي الأعلى المسؤول عن تسيير كافة الأعمال تحت إشراف مجلس الإدارة، ووفقاً للنظم واللوائح وتوجيهات مجلسي المحافظين والإدارة.

المدير العام
معالي الدكتور/ سيدي ولد التاه
 الجمهورية الإسلامية الموريتانية

* تم تعديل التمثيل في مجلس الإدارة خلال عام 2022، فقد كانت تمثل الجمهورية التونسية سعادة الأستاذة/ عطف الجموسي حتى مايو 2022، وكان يمثل الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية سعادة الأستاذ/ إبراهيم جمال كسالي حتى أغسطس 2022.



10.9%

سيشيل
تسجل أكبر
معدل نمو بلغ

كما تأثر اقتصاد المنطقة سلباً بسبب ضعف نمو المبادلات التجارية الناجم عن تباطؤ الاقتصاد العالمي، وكذلك كان لتشديد السياسات النقدية وتضييق شروط التمويل - في إطار مكافحة التضخم على الصعيد العالمي - بالغ الأثر على النشاط الاقتصادي؛ إذ تسارع خروج رؤوس الأموال وبلغ مستويات مقارنة لتلك المسجلة خلال جائحة كورونا في عام 2020، وهو ما نجمت عنه ضغوطات أثرت على سعر صرف العملات المحلية الذي تدهور بشكل كبير في العديد من دول المنطقة، مثل غانا التي فقدت عملتها نحو 50% من قيمتها مقابل الدولار الأمريكي منذ بداية عام 2022.

ومن الدول التي سجلت أكبر معدلات نمو سيشيل (10.9%) والنيجر (6.7%) وجنوب السودان (6.5%)، في حين شملت الدول التي سجلت أضعف معدلات النمو ملاوي (0.9%) وجمهورية أفريقيا الوسطى (1.5%) وساو تومي وبرنسيب (1.4%). جدير بالذكر أن النمو المسجل لدخل الفرد في أفريقيا جنوب الصحراء لم يتجاوز 0.7% وهو أقل بنحو 1.5% عن ما كان عليه في عام 2019 قبل الجائحة.



4.5%

معدل النمو في
دول المنطقة
الغنية بالنفط
والمعادن

بلغ معدل النمو الاقتصادي في دول المنطقة الغنية بالنفط والمعادن حوالي 4.5%، حيث ساهم ارتفاع الأسعار على الصعيد العالمي في خروج عدد من الدول من مرحلة الانكماش الاقتصادي مثل تشاد وجمهورية الكونغو وغينيا الاستوائية، بينما تعزز معدل النمو المسجل في أنجولا وغينيا. وتراجع معدل النمو في نيجيريا التي تعد أكبر اقتصاد في المنطقة بسبب استمرار تراجع إنتاجها النفطي الذي بلغ مستويات دنيا لم تشهدها البلاد منذ حوالي 50 عاماً. أما في جنوب أفريقيا ثاني أكبر اقتصاد، فقد تراجع معدل النمو إلى 2% بفعل تأثير أزمة الكهرباء التي شهدتها البلاد على القطاع الصناعي والآثار السلبية للفيضانات المدمرة في إقليم كوازولو ناتال.

وفي بقية دول المنطقة التي لا تُصنف كدول غنية بالنفط أو بالمعادن بلغ معدل النمو حوالي 3.9%، إذ تراجعت معدلات النمو في أغلبية هذه الدول إلى نسب تقل بكثير عن المستويات المحققة في السابق ولم تتجاوز 3.6% في بوركينا فاسو و2.5% في مالي و3.5% في غانا و3.8% في إثيوبيا. وقد شكلت النيجر استثناء في هذه المجموعة بارتفاع معدل نموها بشكل ملحوظ في عام 2022 ليبلغ 6.7%؛ وذلك بفضل نمو القطاع الزراعي بعد مرحلة جفاف حادة شهدتها البلاد في عام 2021، وكذلك بسبب عدد من مشاريع البنية الأساسية قيد الإنجاز. أيضاً ارتفع معدل النمو في موريشس وسيشيل إلى 6.1% و10.9% على التوالي، نسبة لتواصل تعاير القطاع السياحي بعد انحسار الجائحة.

التطورات والاتجاهات الاقتصادية في أفريقيا جنوب الصحراء خلال عام 2022

تُشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى أن معدل النمو في عام 2022 قد تباطأ إلى 3.6% في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء؛ حيث ساهم الارتفاع المسجل على مستوى أسعار النفط والغذاء على الصعيد العالمي في زعزعة التوازنات الاقتصادية لعدد مهم من دول المنطقة، في مرحلة كانت فيها هذه الدول قد خرجت لتوها من الأزمة المتصلة بجائحة كورونا. وقد بلغ معدل التضخم في المنطقة حوالي 15.5% وهي أكبر نسبة يتم تسجيلها منذ عام 2000.

على صعيد التكتلات الإقليمية، تُشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى أن معدل النمو بلغ 3.8 % في منطقة المجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، و4.9 % في دول الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا و3.7 % في المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. كما بلغ معدل النمو 4.9 % في مجموعة شرق أفريقيا و4.5 % في دول أفريقيا جنوب الصحراء المنضوية تحت السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا، بينما لم يتجاوز 2.2 % في دول الاتحاد الجمركي لجنوب أفريقيا و3 % في مجموعة التنمية بجنوب أفريقيا.

لم يتجاوز معدل التضخم 5 % في عشر دول أفريقية يقع جلها في غرب ووسط القارة ولعملاتها سعر صرف ثابت مع اليورو. بينما وصل عدد الدول التي بلغ فيها معدل التضخم عدداً مكون من رقمين أو أكثر إلى 21 دولة، ويُفسر ذلك بارتفاع أسعار السلع الأساسية على الصعيد العالمي وتراجع سعر صرف العملات المحلية بالإضافة إلى الجفاف الذي شهدته بعض دول المنطقة. وقد ساهم التضخم بصورة كبيرة في تفاقم مشكلة الأمن الغذائي حيث إن الغذاء يستأثر بنحو 40 % من نفقات السكان، وتُشير تقديرات البنك الدولي في هذا الصدد إلى أن عدد سكان المنطقة الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي قد زاد من 120 مليون شخص في عام 2021 إلى 140 مليون شخص في عام 2022، كما أصبحت الأزمات الغذائية أكثر تواتراً بفعل التقلبات المناخية.

أكبر معدل نمو تحقق على صعيد التكتلات الإقليمية

4.9%



في نهاية عام 2022 بلغ عدد الدول الأفريقية المصنفة كدول لديها أزمة ديون 7 دول (تشاد، والكونغو، وموزمبيق، وزامبيا، ومالاوي، وساوتومي وبرنسيب، وزيمبابوي). وبلغ عدد الدول المصنفة بأنها ذات مخاطر مديونية مرتفعة 12 دولة (بورندي، والكاميرون، وأفريقيا الوسطى، وإثيوبيا، وجامبيا، وغانا، وغينيا بيساو، وكينيا، ومالاوي، وسيراليون، وجنوب السودان، وزامبيا)، والمصنفة بأنها ذات مخاطر متوسطة 16 دولة (بنين، وبوركينا فاسو، والرأس الأخضر، والكونغو الديمقراطية، وكوت ديفوار، وغينيا، وليسوتو، وليبيريا، ومدغشقر، ومالي، والنيجر، ورواندا، والسنغال، وتنزانيا، وتوجو، ويوغندا)، أما تلك التي تملك حالياً برامج تمويلية مع صندوق النقد الدولي فقد بلغت 23 دولة.

إن تشديد السياسات النقدية على الصعيد العالمي أدى إلى تضيق كبير على مستوى شروط التمويل خاصة في الدول النامية والناشئة؛ ففي أفريقيا جنوب الصحراء تجاوز الفارق بين عائدات السندات التي تصدرها دول المنطقة بالعملة الصعبة وعائدات السندات السيادية في الاقتصاديات المتقدمة 7 نقاط بالنسبة لثلاثي السندات التي تم إصدارها في عام 2022. وبلغ هذا الفارق في بعض الدول 12 نقطة، في حين أنه لم يتجاوز 6 نقاط بالنسبة للسندات التي تم إصدارها في عام 2021. إذا ما أضفنا إلى هذه الشروط التمويلية ارتفاع سعر صرف الدولار؛ فإن ذلك سيزيد من المخاطر المتعلقة باستدامة الدين في المنطقة لا سيما في الدول الأشد تضرراً من أزمة ارتفاع أسعار النفط والغذاء.

تملك برامج تمويلية مع صندوق النقد الدولي

23 دولة أفريقية



ارتفع عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات في أفريقيا جنوب الصحراء ليلبلغ 1.7 % من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2022، نتيجة لارتفاع قيمة الواردات بنحو 18 % وتأثر نمو تحويلات المهاجرين سلباً بالتضخم وتباطؤ نمو معدل الاقتصاد العالمي. وقد ارتفع حجم الدين الخارجي للمنطقة - في ذات العام - بحوالي 3.5 % ليلبلغ 767 مليار دولار؛ أي ما يناهز 39.7 % من الناتج المحلي الإجمالي، في حين ارتفعت خدمة الدين الخارجي لتبلغ 16.5 % من مجموع مداخل الدول الأفريقية، وهو ما يُفسر بتعاظم حجم القروض الخارجية من القطاع الخاص لا سيما السندات المصدرة بالعملة الصعبة.



767 مليار دولار

حجم
الدين
الخارجي

12%

من سكان
أفريقيا
مهددون
بالمجاعة



من المتوقع أن يتسارع معدل النمو بشكل طفيف في عام 2023 ليلبلغ 3.7 % في أفريقيا جنوب الصحراء، وأن يتراجع معدل التضخم إلى 10.1 %. وعلى الرغم من النمو المتوقع إلا أن معدل الدخل الفردي لن يتجاوز المستوى الذي كان عليه في عام 2019 قبل الجائحة.

ومن أهم التحديات التي قد تواجه الدول الأفريقية في عام 2023 تلك المتعلقة بالأمن الغذائي، إذ تُشير الاحصائيات إلى أن حوالي 12 % من سكان المنطقة مهددون بالمجاعة. هذا إلى جانب التحديات المتعلقة بالسياسات النقدية لمعالجة التضخم دون عرقلة النمو، وبالسياسات الجبائية في ظل مستويات قياسية للدين الخارجي وللشروط التمويلية.

جديرٌ بالإشارة أن توقعات النمو في المنطقة ستبقى مرتبطة بشكل وثيق بتطور السياسات النقدية على الصعيد العالمي لمكافحة التضخم، وبتطورات الحرب الروسية الأوكرانية التي قد يتواصل تأثيرها على أسعار النفط والغذاء.

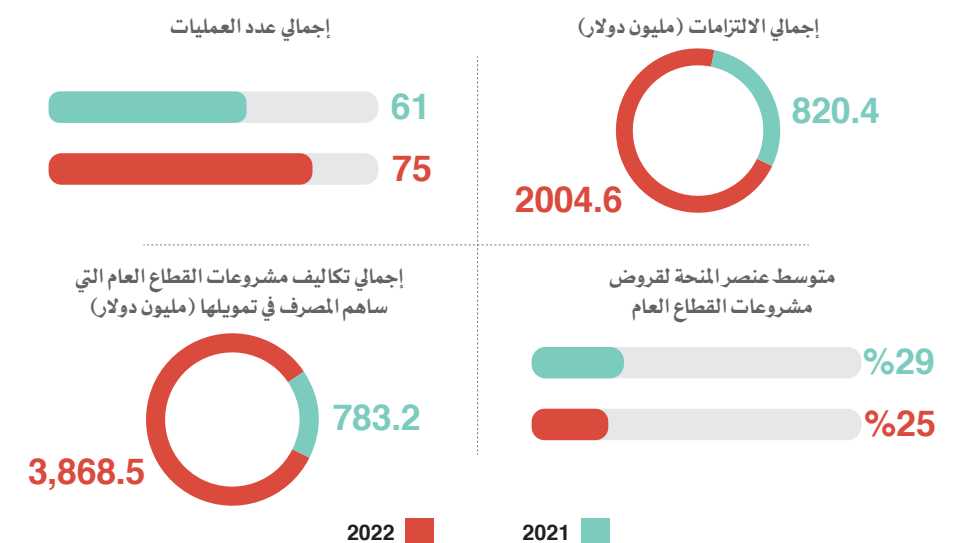
أرقام ومؤشرات

عام 2022

أهم مؤشرات أنشطة المصرف التمويلية (2022 – 2021)

2022	2021	
2004.6	820.4	إجمالي الالتزامات (مليون دولار*)
885.5	319.0	قروض القطاع العام
688.6	336.5	خطوط تمويل التجارة
418.3	155.0	قروض القطاع الخاص
12.2	9.9	منح تنمية القدرات
75	61	إجمالي عدد العمليات
16	9	مشاريع القطاع العام
10	6	عمليات القطاع الخاص
9	6	عمليات تمويل التجارة
40	40	عمليات تنمية القدرات
% 25	% 29	متوسط عنصر المنحة لقروض مشروعات القطاع العام
3,868.5	783.2	إجمالي تكاليف مشروعات القطاع العام التي ساهم المصرف في تمويلها (مليون دولار)

* المقصود بالدولار في هذا التقرير هو الدولار الأمريكي



صافي تعهدات المصرف السنوية (2022 – 1975)

صافي التعهدات	العام	صافي التعهدات	العام
95,700	1999	-	1974
113,798	2000	68,033	1975
101,292	2001	56,823	1976
132,050	2002	64,226	1977
118,353	2003	48,601	1978
135,772	2004	41,916	1979
135,418	2005	48,066	1980
151,741	2006	41,284	1981
159,580	2007	48,180	1982
159,377	2008	62,120	1983
178,772	2009	43,178	1984
178,783	2010	35,785	1985
194,544	2011	36,937	1986
168,965	2012	28,604	1987
178,446	2013	49,151	1988
194,427	2014	53,618	1989
270,247	2015	32,565	1990
340,355	2016	34,613	1991
350,803	2017	54,157	1992
484,359	2018	42,332	1993
493,949	2019	55,998	1994
702,499	2020	73,000	1995
817,442	2021	78,467	1996
1,311,057	2022	76,536	1997
		69,422	1998
المجموع 8,411,341 مليون دولار			



◀ الفصل الأول

أضواء على عام
2022



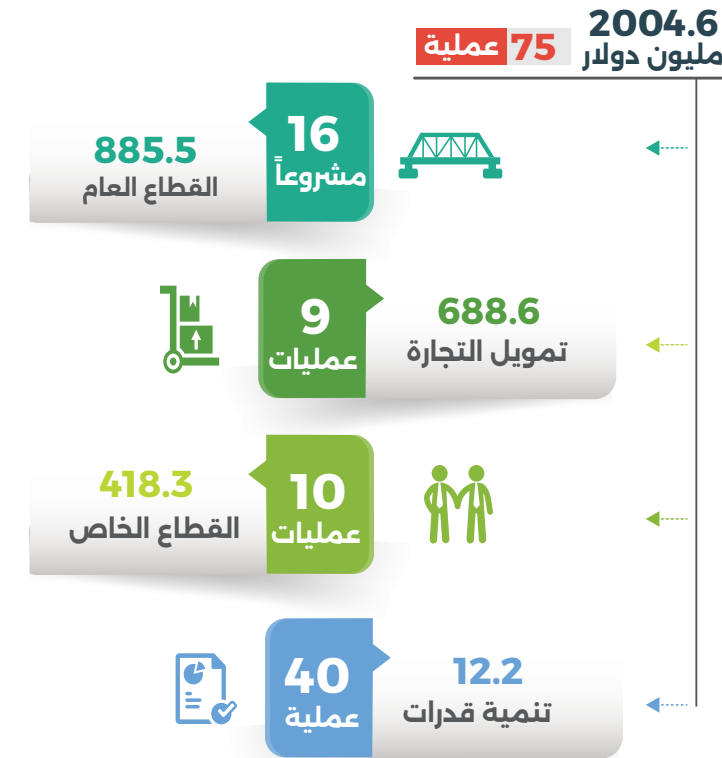
مجالات تركيز استراتيجية المصرف 2030

(1) الاستثمار في البنية التحتية

بلغت تمويلات المصرف في البنية التحتية 630.6 مليون دولار، غطت مشروعات طرق عالية الأهمية وذات أثر كبير على فك العزلة وتسهيل انسياب حركة الأشخاص والبضائع، ومشروعات لتوفير الطاقة، وتحسين نوعية البنى التحتية لقطاعي الصحة والتعليم الحيويين، والسكن الاجتماعي.

جدير بالذكر أن المصرف قد بدأ خلال عام 2022 اعتماد نمط جديد من المشروعات يبرز سعة مرونته في التعاطي مع تغير الاحتياجات التمويلية والأوضاع الاقتصادية للبلدان المستفيدة، وذلك بتمويل برنامج دعم ميزانية قطاع الصحة وتطوير البنية الأساسية في جمهورية الجابون، الذي سينعكس أثره التنموي على توفير الخدمات الصحية الأساسية وتحسين القدرة على رصد المؤشرات الصحية، وزيادة الاستثمارات الخارجية في البنية الأساسية في البلاد.

الالتزامات حسب نوافذ التمويل



الالتزامات في

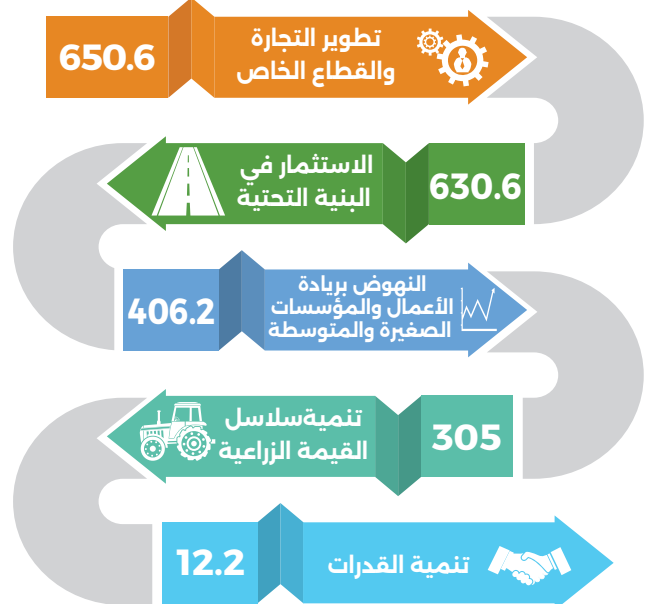
2022

قدم المصرف في عام 2022 التزامات بلغت 2004.6 مليون دولار متجاوزة - لأول مرة - مبلغ 2 مليار دولار، وذلك لتمويل 75 عملية أسهمت في مواجهة التحديات الاقتصادية والتنموية غير المسبوقة في أفريقيا جنوب الصحراء.

وقد تم تقديم هذه الالتزامات من خلال نوافذ قروض المصرف الثلاث وهي: القطاع العام والقطاع الخاص وتمويلات التجارة، بالإضافة إلى نافذة المنح المخصصة لتنمية القدرات.

الالتزامات حسب مجالات التركيز الاستراتيجي

2004.6 مليون دولار



توزعت العمليات الموافق عليها في إطار مجالات التركيز الخمس لاستراتيجية المصرف 2030 التي تشمل الاستثمار في البنية التحتية، وتطوير سلاسل القيمة الزراعية، وتطوير التجارة والقطاع الخاص، والنهوض بريادة الأعمال والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتنمية القدرات.

وقد شهد العام طفرة نوعية من خلال الاستثمار في البنى التحتية وعمليات نوعية مبتكرة في مجال السكن الاجتماعي، ومبادرات للأمن الغذائي وتطوير سلاسل القيمة الزراعية، بالإضافة إلى تنمية القدرات في الدول المستفيدة لمواجهة تحديات المناخ.

أيضاً نفذ المصرف تدخلاً يُعتبر الأول من نوعه لتمويل برامج دعم الميزانية، كما عمل على تعزيز ورفع الكفاءة المؤسسية من أجل تحقيق الأثر التنموي المرجو من تدخلاته المختلفة في الدول المستفيدة.

(3) تطوير التجارة والقطاع الخاص

إيماناً منه بدور القطاع الخاص الفعال في تسريع عجلة التنمية والنمو الاقتصادي وتخفيف حدة الفقر وخلق فرص العمل، قدم المصرف تمويلات مهمة لتعزيز قدرة هذا القطاع على مواجهة الظروف الاقتصادية الدولية الراهنة وزيادة القيمة المضافة للاقتصاد الوطني. وشملت العمليات دعم توليد الطاقة الكهربائية، وتحسين عملية نقل خام النفط المخصص للتصدير ودعم تكرير النفط الخام وإنتاج المشتقات البترولية. هذا بالإضافة إلى تقديم قروض ائتمانية لصالح بنوك وطنية بغرض إعادة إقراضها للمستفيدين في القطاع الخاص.

كما تطورت تدخلات المصرف لتوسيع نطاق التبادل التجاري بين الدول العربية والدول الأفريقية والتجارة البينية الأفريقية، حيث تُسهم العمليات الموافق عليها في استيراد منتجات بترولية وأسمدة ومدخلات زراعية من الدول العربية، ودعم استيراد وتصدير منتجات وسلع استراتيجية بين الدول الأفريقية.

في عام 2022 نال مجال التركيز الاستراتيجي المتعلق بتطوير التجارة والقطاع الخاص مبلغ 650.6 مليون دولار.

(4) النهوض بريادة الأعمال والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

قدم المصرف مبلغ 406.2 مليون دولار لصالح مؤسسات مالية محلية وإقليمية، لتقوم بدورها في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال في أفريقيا. وتُعتبر هذه المؤسسات عاملاً أساسياً في النهوض بالاقتصادات الوطنية وخصوصاً الريفية وتضمن الشمول المالي، كما تُعد من أكبر الموفرين لفرص العمل خاصة لفئتي النساء والشباب. أيضاً نظم المصرف منتدى لرواد الأعمال الأفارقة في العاصمة اليوغندية «كمبالا» بهدف تبادل الخبرات والتجارب.



(2) تطوير سلاسل القيمة الزراعية

وافق المصرف على تخصيص 305 ملايين دولار لتمويل مشروعات تهدف إلى تحقيق الأمن الغذائي وزيادة دخل الأسر المنتجة وبالتالي تخفيف حدة الفقر متعدد الأبعاد، وذلك عبر تطوير سلاسل الإنتاج وتوفير الموارد لاستيراد الأسمدة ومدخلات الإنتاج الزراعي. كما لم يغفل أهمية دعم المؤسسات البحثية في مجال إنتاج البذور وتحسين كفاءة نظم الري والوصول إلى المدخلات والتكنولوجيا الزراعية. وفي مجال تعزيز الصادرات الزراعية الأفريقية، ساهم المصرف في تمويل دعم صادرات الكاكاو الاستراتيجية التي تُسهم القارة الأفريقية بنحو 60% من إنتاجها عالمياً.



بُنِي تحتية صامدة للمضي نحو النمو الأخضر والشامل والمستدام

إن الهدف المباشر من استثماراتنا في البُنَى التحتية هو تسهيل حياة المواطن الأفريقي، فالضرورة يسهم وجود طرق وجسور ومطارات ومستشفيات ومدارس وموارد مياه وطاقة متطورة وكفؤة بصورة مباشرة في تحسين جودة ونوعية الخدمات الاجتماعية الأساسية؛ كما يسهم بصورة غير مباشرة في مساندة النمو الاقتصادي.

ووعياً منا بأن توفير الموارد المالية يمثل أحد أكبر العوائق التي تواجه متطلبات سد الفجوة في البنية التحتية في الدول المستفيدة، فقد خصصنا في عام 2022 مبلغ 630.6 مليون دولار لهذا المجال الاستراتيجي الحيوي الذي ظل يحظى باهتمام المصرف وينال النصيب الأوفر من مخصصاته منذ بدء أنشطته في عام 1975.

تعزيز التجارة والتنافسية: ركزت مشروعاتنا هذا العام على دعم العديد من الدول الأفريقية للتغلب على مشكلة العزلة بسبب عدم توفر شبكات الطرق والجسور سواء أكان ذلك على المستوى الوطني أو الإقليمي. إن مشروعات النقل على اختلافها عندما تكون قوية ومبتكرة تسهم في تعزيز التجارة والتنافسية الاقتصادية للدولة أو المنطقة من خلال انسيابية حركة تبادل ونقل السلع والخدمات وتقليل التكاليف اللوجستية، مما يوفر بيئة أكثر جاذبية للاستثمارات الأجنبية. كما تساعد شبكات الطرق والجسور في سلاسة حركة المرور وسلامتها، وخفض زمن النقل والتنقل للركاب وتسهيل وصولهم لمراكز الخدمات.

توفير فرص العمل: تساعد مشروعاتنا كذلك في خلق فرص عمل في جميع مراحل تنفيذها وبعد تدشينها، مثل وظائف المهندسين والمقاولين والفنيين والعمال، وهذا يصب مباشرة في النهوض بالمستوى المعيشي للسكان بزيادة الدخل ومكافحة الفقر، كما أن له أثر إيجابي بارز في الحد من انتشار البطالة وخفض معدلاتها.

الأثر التنموي المتوقع

300 ألف
شخص مستفيد

15 ألف
فرصة عمل

814 كلم
من الطرق

30 ألف
مواطن

5
مرافق صحية ومستشفيات متخصصة

3
بناء وتوسعة جامعات

13
جسر

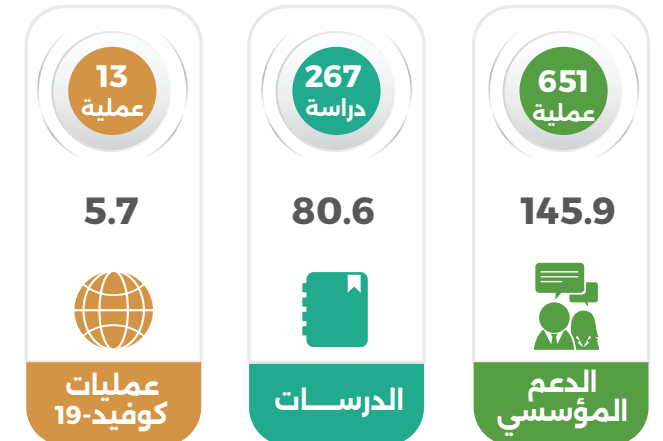
(5) تنمية القدرات

يتم تعزيز تنمية القدرات لفائدة الدول الأفريقية من خلال تمويل إعداد دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية للمشروعات الإنمائية وأنواع أخرى من الدراسات، وعمليات الدعم المؤسسي. وتشمل الأخيرة أنشطة متعددة مثل تنظيم دورات تدريبية لتطوير مقدرات الكوادر الأفريقية في مختلف التخصصات، وإيفاد الخبراء للدول المستفيدة لتقديم خدماتهم التخصصية، ودعم إقامة فعاليات تهدف لتعزيز التعاون العربي الأفريقي بتشجيع الاستثمار والتبادل التجاري، وتمويل البرامج والمبادرات المعنية بصحة الإنسان الأفريقي ومعاشه، إلى جانب مساعدة الدول في التصدي للآزمات الصحية الطارئة.

في عام 2022 مول المصرف 40 عملية بمبلغ 12.2 مليون دولار، تهدف إلى تنمية قدرات جهات حكومية وغير حكومية ومؤسسات إقليمية ومؤسسات مجتمع مدني في دول أفريقيا جنوب الصحراء.

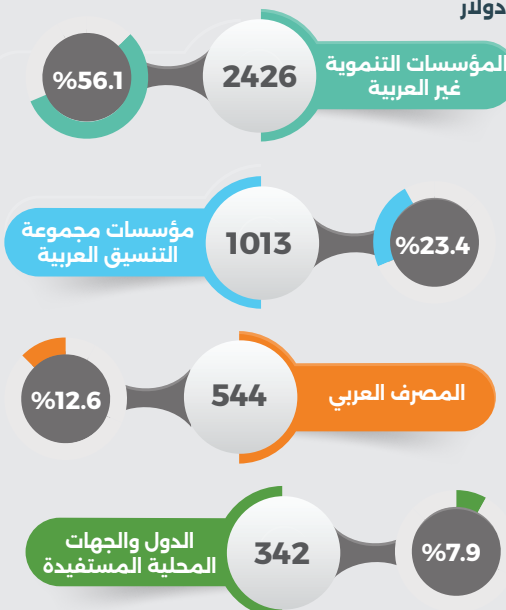
توزيع مخصصات تنمية القدرات (2022-1975)

232.2 مليون دولار
931 عملية



التمويل المشترك في 2022

4325 مليون دولار



التمويل المشترك

يُولي المصرف أهمية كبرى للتمويل المشترك مع مؤسسات التمويل (خاصة العربية منها) النشطة في الدول المستفيدة من عونه، نظراً لما يتيح هذا النهج من إمكانيات التمويل للعمليات ذات التكاليف العالية التي تتقدم بها الدول.

وفي هذا الإطار، فقد اشترك المصرف في تمويل 6 مشروعات إنمائية من أصل 16 مشروعاً تمت الموافقة عليها في عام 2022، كما اشترك في تمويل عمليتي قطاع خاص وتجارة.

معقولة للفئات الهشة ذات الدخل المحدود التي لا تستطيع تحمل تكاليف السكن الخاص، تتناسب مع ثقافة المجتمع وتعبّر عن الهوية والتنوع. كما تسعى في ذات الوقت إلى تجنب أو تقليل الاعتماد على المساكن البدائية التي تعرض حياة الأشخاص للخطر.

وهذا ما دفع المصرف إلى دعم الجهود الرامية إلى تنفيذ الركيزة الأساسية من خطة التنمية الوطنية لكوت ديفوار التي تهدف لتطوير المساكن الحضرية والريفية وتحسين الأوضاع المعيشية للسكان، وذلك من خلال مساهمته في تمويل مشروع «تشديد 7500 وحدة سكنية اجتماعية واقتصادية متكاملة»، بمبلغ 75 مليون دولار.

ويتضمن مشروع السكن الاقتصادي في كوت ديفوار إنشاء 4320 وحدة سكنية، وتشديد طرق مسفلتة وشبكات مياه وكهرباء، وتوفير مرافق خدمية متكاملة تشمل تهيئة حدائق طبيعية خضراء ومساحات ترفيهية للأسر والأطفال. ومن المتوقع أن يمكن مشروعنا 30 ألف مواطن من ذوي الدخل المنخفض والمتوسط من الحصول على سكن لائق وبأسعار معقولة، ويساعد 60 % منهم في تأسيس أنشطة تجارية جديدة. كذلك من المتوقع توفير ما يفوق 60 ألف فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة.

حلول تنموية شاملة ومبتكرة لمواجهة تحديات متعددة

تهدف برامج دعم الميزانية إلى توفير التمويل اللازم لتعزيز قطاعات الخدمات الأساسية وتحسينها وتوفيرها لجميع المواطنين. وتمتاز هذه البرامج بأنها تمنح الدول الفرصة لتوجيه الدعم إلى أولويات متعددة في نفس القطاع، بخلاف التمويلات التي يتم تخصيصها لمشروع تنموي يخدم محور معين في قطاع الصحة. على سبيل المثال دعم قطاع الصحة يهدف إلى تحسين الخدمات وتوفير الرعاية الصحية للمواطنين، حيث يتم تحديد الجهات التي يمكنها استخدام الدعم بكفاءة، وتلتزم هذه الجهات بتحقيق أهداف ومؤشرات أداء صحية وخدمية.

برنامج دعم ميزانية قطاع الصحة وتنمية البنية التحتية الجابون

قدم المصرف 50 مليون دولار لدعم ميزانية قطاع الصحة وتنمية البنية التحتية بالجابون؛ بهدف مساعدتها في تحقيق أهداف برامج تسريع التحول التنموي في أفق 2023 وأهداف استراتيجية الجابون الناشئ في أفق 2025 بصفة عامة، وتغطية العجز في ميزانية قطاع الصحة بصفة خاصة.

ويشمل البرنامج تطوير البنية التحتية للمستشفيات والمراكز الصحية، وتوفير الأدوية والمستلزمات الطبية اللازمة، وتدريب الكوادر العاملة في الخطوط الأمامية في قطاع الصحة، وتوفير الوظائف. ويمكن هذا ما يربو عن 50 ألف مواطن من سكان الريف من الوصول إلى الخدمات الصحية الأساسية مباشرة أو من خلال توفير خدمات العلاج عن بعد.

أيضاً سيعمل البرنامج على تطوير وسائل رصد مؤشرات الوضع الصحي للمجتمع وزيادة موثوقيتها، وتحسين القدرة على الاستشعار المبكر لتفشي الأوبئة من خلال نظام معلوماتي مندمج؛ مما يعظم فرص التصدي لها والحد من انتشارها. كذلك سيسهم البرنامج في تعزيز الصحة الإنجابية بتوفير الرعاية الطبية الشاملة للعوامل والأجنة والمتابعة والتتقيف، إذ من المتوقع أن يؤدي ذلك إلى خفض نسبة الوفيات أثناء الولادة بنحو 50 %.

دعم القطاع الصحي من أجل إنسان معافى وقادر على المشاركة في التنمية المستدامة



إن مشاركة المصرف في توفير الرعاية الصحية الشاملة لمواطني الدول المستفيدة تأتي في مقدمة أولوياته، حيث إن الإنسان هو المحرك الرئيس لعجلة التنمية ونواتها، والأشخاص الأصحاء يشكلون عنصراً أساسياً في نهوض المجتمعات وتطورها، وتخفيف حدة الفقر وتحقيق الرفاهية.

في عام 2022 وافق المصرف على تقديم مبلغ 42 مليون دولار لجمهورية يوغندا من أجل دعم القطاع الصحي وتعزيز قدراته وإمكانياته لتقديم خدمات بجودة عالية وميسورة التكاليف. وتسهم عملياتنا لفائدة هذا البلد في تحسين البنى التحتية للقطاع، وتوفير الأجهزة والمعدات والأدوية، وتأهيل الكوادر الصحية المحلية من أطباء وممرضين وصيادلة ورفع درجة كفاءاتهم ومهاراتهم، إلى جانب المساهمة في تهيئة بيئة مناسبة لإجراء الدراسات والبحوث الطبية.

إن مشروع «تشديد وتجهيز مركز يوغندا للقلب» الذي من المتوقع أن يبلغ عدد التدخلات الجراحية فيه لأمراض القلب 7693 جراحة بحلول أفق 2030، سيعمل على تحسين كفاءة الرعاية الصحية لمرضى القلب والأوعية الدموية وتقليل تحويل الحالات المرضية إلى الخارج وبالتالي التيسير على المرضى. أما مشروع «إعادة تأهيل وتوسعة مستشفى بوجيري» الذي سيستفيد من خدماته - نحو 545 ألف مواطن في أفق 2025، فسيعمل على توسيع تغطية الخدمات الطبية بالبلاد مع التركيز على الرعاية الصحية الأولية، كما سيجني المرضى والموظفين وقطاعات الأعمال والصحة من ورائه فوائد اقتصادية واجتماعية جمة.

في عام 2022 أعلنت السلطات الصحية في يوغندا تفشي فيروس إيبولا الفتاك. ولمساندتها على الصمود وامتصاص هذه الصدمة الطارئة، قدمنا لها مبلغ 2 مليون دولار كمنحة استثنائية للحكومة تساعدها في القضاء على هذا الوباء ومنع تحويله إلى كارثة اقتصادية واجتماعية تهدد التنمية والاستقرار في شرق أفريقيا، بل في القارة بأكملها. وتُخصص المنحة لإدارة الحالات المؤكدة والمشتبه فيها، وشراء وتوزيع المعدات الطبية، وتقوية الجاهزية على المستوى القومي وفي المناطق الخطرة، بما في ذلك التدريب ودعم الطوارئ.

بناء مدن ومجتمعات محلية مستدامة كوت ديفوار

يظل الإنسان محور اهتمامات المصرف ومقصده الرئيسي في كل عملية يقوم بتمويلها، فيتحرى بدقة أثارها في الارتقاء بمستوى حياة الناس وتمكينهم من القيام بدورهم في المجتمع على أفضل وجه.

إن حصول الإنسان على سكن مريح وآمن يحقق له الاستقرار يأتي في قمة الهرم ضمن ضروريات الحياة. ولعل من الفوائد المهمة لبناء المساكن الاجتماعية ضمان حق الإنسان في العيش الكريم والسكن اللائم الذي يتيح له التمتع بجميع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وتسعى الدول إلى توفير مساكن بأسعار



تعزيز فرص الشباب والنساء من خلال ريادة الأعمال والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يُعتبر دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال لدى الشباب والنساء حجر الزاوية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا، فهذه الفئة تمثل ما يزيد عن 90 % من النسيج الاقتصادي بالقارة. وقد بينت الدراسات الاستقصائية والمشاورات الواسعة التي أجراها المصرف مع كل الفاعلين في الساحة الاقتصادية الأفريقية الأهمية القصوى لهذه المشروعات ودورها الكبير في خلق فرص العمل وتخفيف حدة الفقر، إلا إنها تواجه صعوبات كثيرة تتعلق بالحصول على التمويل ودخول الأسواق والقدرة على إدارة حساباتها وأعمالها، وغيره. وبالتالي فقد كان من الضروري أن تتضافر الجهود بين كل الفاعلين (حكومات، قطاع خاص، مؤسسات تمويل، مؤسسات ضمان، مؤسسات دعم القدرات وتعزيز الإدارة) لتقديم حلول متكاملة تمكّن أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر في أفريقيا من تجاوز كافة الصعاب التي تواجهها؛ والقيام بالدور المنوط بها في الاقتصاد الأفريقي على أكمل وجه.

وقد أطلق المصرف مبادرة لتنسيق الجهود ودعم ريادة الأعمال والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أفريقيا مع التركيز على فئتي المرأة والشباب. وبما أن موضوع الضمان يُعد من العقبات الأساسية التي تواجه هذه المؤسسات، فقد دعا كل صناديق الضمان في أفريقيا وتم الاتفاق معها على وضع آلية مشتركة للضمان؛ لتمكين المقاولات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر من الحصول على الضمانات اللازمة التي تساعد في الاقتراض من المؤسسات المالية والمصرفية.

أيضاً تعاون المصرف مع الهيئة الأفريقية لتعزيز القدرات لدعم قدرات الفئات المنتجة خاصة النساء وتمكينها من امتلاك حسابات مالية، بالإضافة إلى تدريبها على الأنظمة المالية وكيفية إعداد حساب الأرباح والخسائر والميزانية.

مبادرة مجابهة تحديات الأمن الغذائي في أفريقيا

يقيناً بأهمية التحالف الاستراتيجي في إيجاد الحلول الناجعة للتحديات المتعددة التي تواجه العالم عموماً وأفريقيا على وجه الخصوص، وفي إطار الاستجابة السريعة لتلبية الاحتياجات الملحة للدول المستفيدة، أعلن مجلس الإدارة الموقر في اجتماعه المنعقد في 16 يونيو 2022 عن موافقة المصرف على المشاركة في مبادرة مجموعة التنسيق العربية لمجابهة تحديات الأمن الغذائي والتي خصصت لها مبلغ 10 مليارات دولار. وتهدف المبادرة إلى التخفيف من التأثيرات المترتبة عن التضخم العالمي ودعم جهود الدول لاستيراد السلع الاستراتيجية والاحتياجات الغذائية وتوفير مدخلات الإنتاج على المدى القريب، كما سيتم دعم برامج القطاع الزراعي التي تسهم في زيادة الإنتاج والإنتاجية على المدى المتوسط والبعيد. ويشارك المصرف في المبادرة ضمن مؤسسات المجموعة بمبلغ مليار دولار.

التعليم إحدى أقوى أدوات مواجهة الفقر تشاد - جامبيا - زنجبار

التعليم الجامعي في ظل اقتصاد المعرفة: يُعتبر التعليم الجامعي مصدراً لقوى عاملة مؤهلة ومدرّبة ومتخصصة في المجتمع، حيث يزود سوق العمل بطاقات شبابية متمكنة وسريعة التكيف مع واقع الحياة المتجدد. إن عمليات المصرف لدعم قطاع التعليم في أفريقيا في عام 2022 التي خصص لها مبلغ 41 مليون دولار، هدفت إلى رفع جودة مستوى التعليم الجامعي والبحث العلمي، وتحسين البيئة التعليمية وظروف العمل من خلال تشييد المباني والمرافق الحديثة وتوفير الخدمات، وزيادة فرص الحصول على التعليم الجامعي عبر زيادة المقاعد الدراسية والطاقة الاستيعابية. كما هدفت تلك العمليات إلى تلبية احتياجات الدول وسوق العمل من الكوادر العلمية المتخصصة في مختلف المجالات.

يهدف تمويل المرحلة الثانية من مشروع «توسعة وتجهيز المعهد العالي للعلوم والتقنيات بأباشي» إلى المساهمة في رفع مستوى التعليم العالي والبحث العلمي، ورفع قدرة استيعاب المعهد لتغطية النقص الحاد في الكوادر المختصة في الطب الحيوي في المؤسسات الصحية والمعاهد وكليات الطب في جمهورية تشاد.

كما يواصل المصرف جهوده في جامعة جامبيا من أجل تأمين 6001 مقعد دراسي إضافي لتلبية الطلب المتزايد على التعليم الجامعي في جمهورية جامبيا، والمساهمة في بناء القدرات لتلبية احتياجات البلاد المستقبلية وسوق العمل من الكوادر العلمية المتخصصة في المجالات المختلفة.

وللمساعدة في الارتقاء بالتعليم العالي في زنجبار، حرص المصرف على تمويل مشروع «توسعة جامعة الدولة بزنجبار- جمهورية تنزانيا» الذي يهدف إلى تحسين بيئة وظروف العمل وجودة التعليم بالجامعة، عبر توفير المرافق الحديثة وتحسين الخدمات وتخفيف الضغط على المنشآت الحالية.



الفصل الثاني

رفع الكفاءة المؤسسية لتعزيز الأثر التنموي



رفع الكفاءة المؤسسية لتعزيز الأثر التنموي

يتطرق هذا الفصل إلى أهم السياسات والخطوات العملية التي اتخذها المصرف خلال عام 2022، لرفع الكفاءة المؤسسية من أجل تحسين قدرته على الوصول إلى الأثر التنموي المرجو من تدخلاته في الدول المستفيدة. ويأتي ذلك تعزيزاً لإنجازاته الملموسة خلال 49 عاماً، بفضل التوجيهات السديدة والدعم القوي من أصحاب المعالي المحافظين وأصحاب السعادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة.

1) زيادة رأس مال المصرف

لعل من أهم القرارات المؤثرة في دفع مسيرة عمل المصرف، قرار مجلس المحافظين الموقر بتاريخ 7 أبريل 2022 خلال اجتماعه السنوي في جدة بالمملكة العربية السعودية، بزيادة رأس مال المصرف المرخص من 4.2 مليار دولار إلى 20 مليار دولار؛ أي بنسبة 367 %.

وقد تمت إجازة هذا القرار من قبل كل المساهمين؛ أي الثماني عشرة دولة الأعضاء بجامعة الدول العربية الموقعة على اتفاقية إنشاء المصرف في 18 فبراير 1974. وإن دلّ هذا على شيء فإنما يدل على ثقتهم العالية في أن المصرف قد تبوأ مكانة رفيعة أهلته ليكون شريك أساسي في دعم التعاون الاقتصادي والفني بين المنطقتين العربية والأفريقية. وستمكن هذه الزيادة الكبيرة في رأس المال من توسيع الأنشطة وتنويعها وتعظيم آثارها التنموية.

2) التصنيف الائتماني

لقد تكلفت جهود المصرف الحثيثة للحصول على تصنيف ائتماني على مستوى أسواق المال من مؤسسات تصنيف دولية مرموقة بالنجاح، حيث اختار وكالتين معنيتين بالتصنيف الائتماني من ذوات السمعة الدولية العالية لتتوليا أمر تصنيفه الائتماني. ففي فبراير 2022 منحه وكالة Moody's Investors Service التصنيف الائتماني Aa2 مع نظرة مستقبلية إيجابية ويعد هذا أول تصنيف له منذ تأسيسه، وفي أكتوبر 2022 منحه وكالة S&P Global Ratings التصنيف الائتماني AA مع نظرة مستقبلية مستقرة.

وتؤيد هذه التصنيفات - القوية للغاية - تمتع المصرف بمركز مالي سليم مدعوم برأس مال قوي عززته الزيادات التي تمت مؤخراً، وتعكس التحسينات المستمرة التي تطرأ على إدارة المخاطر بالمصرف وفعالية معالجة متأخرات الديون والالتزام بتنفيذ استراتيجية 2030 الإنمائية. أيضاً ستعزز هذه التصنيفات المهمة قدرة المصرف على تعبئة وحشد الموارد المالية على مستوى أسواق المال بأسعار تنافسية وبعمليات بديلة - لا سيما عملة اليورو. كما ستمكنه من إصدار ضمانات قوية لتطوير تجارة فعالة بين الدول العربية والدول الأفريقية جنوب الصحراء والتي تعد من الأسواق الواعدة للمنتجات والصادرات العربية.

3) تعزيز الحوكمة المؤسسية

أ) إدارة المخاطر



إن الإدارة السليمة للمخاطر هي أساس عمل أي مؤسسة تنموية راسخة، ولهذا يتبنى المصرف نهجاً شاملاً ومتكاملاً في إدارة المخاطر من خلال تقييم المخاطر بشكل استباقي لضمان تطبيق استراتيجيات فعالة تساعد على تخفيفها بأقصى حد ممكن، وتقادي كل ما من شأنه التأثير السلبي على سمعته. فخلال أداء مهامه، قد يتعرض المصرف لأنواع مختلفة من المخاطر، مثل مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر السيولة ومخاطر العمليات.

وفي عام 2022 واصل المصرف العمل وفق منظومة محكمة لإدارة هذه المخاطر تشمل كفاية رأس المال، وإطار إدارة حدود التعرض، وإطار إدارة الأصول والخصوم، وإطار إدارة مخاطر العمليات. ويشرف مجلس الإدارة على إدارة المخاطر بواسطة لجنة المخاطر المنبثقة عنه والتي تقرر الاستراتيجيات والسياسات والتوجيهات المتعلقة بالإدارة، وتتابع عن كثب تنفيذ الأنشطة وفقاً لموجهات حوكمة المخاطر. وخلال العام استمر التقدم في تنفيذ مشروع إدارة المخاطر التشغيلية في عموم المصرف، مشفوعاً بتحليلات متقدمة للمخاطر والبيانات المالية.

ب) الامتثال والنزاهة

ساهمت التحسينات التي انتهجها المصرف في عام 2022 في إجراءات النزاهة والامتثال في تمكينه من نيل شهادة الأيزو 37000 المتعلقة بحوكمة المنظمات في أكتوبر 2022. وقد تم تحسين جودة تقارير الفحص وسياسة احترام العقوبات الاقتصادية الشاملة وسياسة مكافحة الرشوة والفساد. وتماشياً مع المعايير الحديثة للحوكمة المؤسسية، تمت صياغة مدونة للنزاهة والامتثال لتعوض مدونة السلوك المهني.

وفي إطار مساعيها المستمرة لمزيد من التحسين، حصل المصرف على تصنيف ممتاز على منصة The KYC Registry الخاصة بنظام SWIFT بعد استيفائه كافة المتطلبات النظامية للامتثال، الأمر الذي يعد خطوة مهمة لتفعيل قرار مجلس الإدارة بإدراج التمويل بعملة اليورو، إذ يتطلب ذلك الدخول في علاقات عمل وتبادل بيانات مع عدد من البنوك الأوروبية الكبيرة في نطاق تمويل القطاع الخاص والتجارة الخارجية. من ناحية أخرى، سيعزز هذا التصنيف من فرص تبادل المعلومات على المنصات الموحدة.

ت) المراجعة الداخلية

أولى المصرف اهتماماً استثنائياً لتعزيز قدرات فريق ومكتب المراجعة الداخلية الذي يعد خط الدفاع الثالث في إطار إدارة المخاطر، عبر التدريب المستمر للكوادر في عام 2022، بالإضافة إلى تبادل الخبرات مع المؤسسات التنموية الشبيهة. والمكتب مسؤول عن إطلاع مجلس الإدارة من خلال لجنة المراجعة على تقارير دورية مفصلة عن فعالية وكفاءة الحوكمة المؤسسية وإدارة المخاطر وفعالية نظام الرقابة، والتأكيد على سلامة التقارير المالية. وقد أشرفت لجنة المراجعة الداخلية على متابعة خطة وتقرير المراجع الخارجي لعام 2022.

ث) التحول الرقمي

شرع المصرف في تنفيذ خطة للتحول الرقمي لتحسين جودة الأداء، فقد تم تبني خطة لاعتماد أنظمة رقمية تمكن من مواكبة التقنيات المصرفية وتوفير تكنولوجيا المعلومات ونظم الاتصالات الحديثة؛ مما يسرع من تحقيق أهداف استراتيجية 2030، ويساعد في اتخاذ القرارات المثلى بناءً على ما توفره أنظمة المعلومات وذكاء الأعمال من بيانات وتقارير واستنتاجات. ويمضي المصرف قدماً في تنفيذ هذه الخطة، مطوراً أعماله وخدماته بإضافة العديد من المزايا التقنية المبتكرة، التي من شأنها تمكين الموظفين وأصحاب المصلحة من إجراء المعاملات بطريقة سريعة ومرنة وآمنة.

4) تعزيز آليات متابعة تنفيذ وتقييم المشروعات

أ) نظم المعلومات الجغرافية

نظراً لصعوبة الوصول إلى العديد من المناطق التي يمول المصرف فيها مشاريع تنمية ولمواكبة التطورات العالمية، تم اعتماد آلية رقمية من شأنها تعزيز قدراته على متابعة تنفيذ مشاريعه باستخدام نظم المعلومات الجغرافية. وفي ظل الدروس المستفادة من جائحة كوفيد-19، قرر المصرف تسريع العمل بهذا النظام، حيث اتفق في عام 2022 مع معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث على مشروع إنشاء منصة رقمية من أجل متابعة المشاريع التنموية وتقييمها تتكون من تطبيق مراقبة تقدم المشاريع، وتطبيق جمع البيانات الذي يعمل على الجوال، وتطبيق قياس المسافات وإنشاء الخرائط. وخلال العام نظم المعهد تدريباً للمصرف حول تكنولوجيا المعلومات الجغرافية للدول النامية لتعزيز قدرات كوادره في هذا المجال. وقد حققت المنصة الرقمية تقدماً ملحوظاً، إذ بلغ عدد المشاريع الموصوفة عبرها 50 مشروعاً، مع عرض المعلومات بجودة مرتفعة. ويستطيع الخبراء - حالياً - متابعة تنفيذ المشاريع في أكثر من 25 دولة من الدول المستفيدة في جنوب وشرق أفريقيا وغرب ووسط أفريقيا.

ب) التقييم اللاحق

يُدرِك المصرف أن التقييم اللاحق أساسي للحوكمة الرشيدة، ولذلك يسعى إلى مراجعة عملياته لتقييم فعاليتها والتعلم من التجارب السابقة لتحسين وتطوير السياسات والاستراتيجيات والبرامج والمشاريع المستقبلية. في عام 2022 ركز المصرف على النتائج والمخرجات للتقييم اللاحق، وفقاً لأفضل الممارسات في مجال التنمية الاقتصادية والبشرية.

وقد تم خلال العام إجراء تقييم لاحق لعدد 7 مشروعات في قطاعات الطرق وتوليد الكهرباء والري وحماية السواحل والصحة، نُفذت خلال الخمس سنوات الأخيرة في عدد من الدول المستفيدة. ولخصت التقارير الأثر التنموي الواضح لهذه المشروعات والذي تم توثيقه من خلال الزيارات الميدانية والاجتماع بأصحاب المصلحة والمستفيدين من هذه المشاريع. وبناءً على مخرجات هذه التقارير وتطبيقاً للدروس المستفادة، فقد بدأت إدارة المصرف في تنفيذ العديد من الإجراءات التي شملت إضافة عنصر المراجعة المالية كبنء أساسي في خطة التمويل لجميع المشاريع، وزيادة مهام الإشراف على المشاريع قيد التنفيذ وذلك بغرض تقليل حالات التأخير في التنفيذ.

5) المسؤولية المجتمعية والبيئة والحوكمة



يحرص المصرف على مطابقة أعماله لمعايير الجودة المعتمدة عالمياً، فبالإضافة إلى تجديد شهادات الجودة التي أحرزها سابقاً، فقد حصل في عام 2022 على شهادة جودة نظام الإدارة البيئية (ISO 14001) من أجل تحسين الجودة البيئية، وشهادة جودة إدارة أنظمة المسؤولية الاجتماعية (ISO 26000)، وشهادة جودة أنظمة الحوكمة (ISO 37001)، لتكتمل الركائز الثلاث لنظام "متكامل" لاستدامة البيئة والمسؤولية الاجتماعية والحوكمة (ESG).

ويُولي المصرف عناية خاصة بالمسؤولية المجتمعية وبإلحد من الآثار السلبية على البيئة التي قد تنجم عن أنشطته الداخلية والمشاريع التنموية التي يمولها، ويحرص على تمويل العمليات التي من شأنها المحافظة على البيئة لئیسهم في تحقيق الهدف رقم (13) من أهداف التنمية المستدامة الخاص بالعمل المناخي. ومن إنجازاته في هذا المجال، دعم مشاركة بعض المؤسسات الحكومية وغير الحكومية من الدول المستفيدة في المؤتمر العالمي لتغير المناخ (مؤتمر الأطراف COP27) الذي عُقد بشرم الشيخ في نوفمبر 2022، والمشاركة في استضافة جناح خاص عُقدت فيه جلسات نقاش حول أهمية التمويل المناخي للدول الأفريقية، شارك فيها أصحاب القرار في مؤسسات دولية وإقليمية.

6) رأس المال البشري



خلال عام 2022، واصل المصرف جهوده لتوفير بيئة عمل صحية وملائمة وجاذبة لموارده البشرية، بهدف استبقاء واستقطاب الكفاءات المميزة التي تساهم في تحقيق أهدافه الاستراتيجية. وفي هذا السياق، عمل المصرف على تحديث البنية التحتية للعمل وتطوير أنظمة التكنولوجيا المعلوماتية لتلبية احتياجات موظفيه وتسهيل أداء مهامهم بكفاءة.

بالإضافة إلى ذلك، سعى المصرف إلى تعزيز ثقافة التعلم المستمر وتطوير المهارات لدى موظفيه، من خلال تنظيم ورش عمل ودورات تدريبية متخصصة في مجالات متنوعة مثل الابتكار، وإدارة المشاريع، وتطوير مهارات القيادة، والاتصالات الفعّالة. ومن ناحية أخرى، تبنى المصرف تنفيذ استراتيجيات جديدة لإثراء روح الإبداع والابتكار في المؤسسة، وشمل ذلك إقامة منافسات وجوائز تحفز الموظفين وتشجعهم على التميز في الأداء.

الملاحق





القطاع العام

(مليون دولار)

البلد / المنطقة	اسم المشروع	التكلفة الكلية	قرض المصرف	المشاركون في التمويل	الأهداف	أهداف التنمية المستدامة
الكونغو الديمقراطية	إعادة إعمار الطرق الداخلية للعاصمة كينشاسا (المرحلة الثانية)	55.64	50	الحكومة	تطوير العاصمة كينشاسا من خلال الربط المباشر بين بلدياتها، وتسهيل حركة المرور وخفض تكلفة النقل وتشغيل المركبات، وتحسين منظومة صرف الأمطار.	9 و 11
سيراليون	تنمية سلاسل قيمة الأرز	34.13	10	البنك الإسلامي للتنمية والحكومة	تحسين إنتاج وإنتاجية الأرز في منطقة المشروع وتسهيل الوصول للأسواق من خلال الاستثمار في البنية التحتية، ودعم مؤسسات البحث في مجال البذور وإصدار الشهادات، وتوفير الوصول للتمويل على طول السلسلة.	1 و 2 و 8
مدغشقر	تهيئة جسر «أنوزيراتو» لتقاطع الطريقين الوطنيين رقم 1 و 58A	28	25.2	الحكومة	ربط البلديات الحضرية للعاصمة بمركز المدينة، وتحديث هيئة شبكة الطرق في انتاناناريفو، وتحسين معابر نهر «إيكوبا».	9 و 11
السنگال	التأهيل الحضري في أربع مدن	28	25	الحكومة	تعزيز اللامركزية والرفع من كفاءة البنية التحتية، من خلال تحسين مستوى كفاءة الطرق في البلديات المستهدفة وتحسين إدارتها وتهيئة البيئة للأنشطة الاقتصادية.	11
يوغندا	تشديد وتجهيز مركز يوغندا للقلب	73	20	الصندوق السعودي للتنمية، وصندوق الأوبك للتنمية الدولية، والحكومة.	دعم إجراء الأبحاث في مجال أمراض القلب، وتحسين كفاءة الرعاية الصحية لمرضى القلب والأوعية الدموية في البلاد.	3
رواندا	تطوير طريق نياسيونجا - موكوتو	71	18	الصندوق السعودي للتنمية، وصندوق الأوبك للتنمية الدولية، والحكومة.	تعزيز الربط بين العاصمة كيجالي والمقاطعة الشمالية لدعم أنشطة الزراعة والتعدين والسياحة، وتخفيف الازدحام المروري لتسهيل حركة تنقل ونقل الركاب والبضائع.	9 و 11
سيراليون	إنشاء طريق تكونكو- بتما - ماتروجونج (المقطع: تكونكو - بتما)	30	25	الحكومة	المساهمة في تشييد شبكة الطرق الوطنية والإقليمية التي تربط سيراليون وليبيريا، بما يعزز التجارة المحلية والإقليمية، ويسهل الوصول إلى المناطق السياحية، ويخفض تكاليف النقل.	1 و 8 و 9

موجز بالعمليات التي تمت الموافقة عليها في 2022



تابع القطاع العام (مليون دولار)						
البلد / المنطقة	اسم المشروع	التكلفة الكلية	قرض المصرف	المشاركون في التمويل	الأهداف	أهداف التنمية المستدامة
الجابون	برنامج دعم ميزانية قطاع الصحة وتنمية البنية التحتية	50	50		دعم ميزانية الدولة لتحقيق أهداف برنامج تسريع التحول في أفق 2023 وأهداف استراتيجية الجابون الناشئ في أفق 2025، والإسهام في تعزيز صمود قطاع الصحة بتطوير بنياته التحتية.	3 و 9
كوت ديفوار	إنجاز 7500 وحدة سكنية اجتماعية واقتصادية	289	75	الحكومة وممولين آخرين	تنفيذ الركيزة الأساسية من خطة التنمية الوطنية الرامية إلى تحسين المساكن الحضرية والريفية، وتحسين الظروف المعيشية لسكان المدن الكبرى عبر تشييد سكن اجتماعي واقتصادي للفئات الهشة ومنخفضة الدخل.	10 و 11
إقليمي	دعم برنامج التنمية في شرق وجنوب أفريقيا من خلال قرضين ائتمانيين لصالح بنك التجارة والتنمية لشرق وجنوب أفريقيا (TDB) وصندوق التجارة والتنمية (TDF)	60	60		دفع النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل في الدول الأعضاء في مجموعة البنك عبر تقديم الدعم المالي إلى عدد من الشركات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة، ودعم عمليات العون الفني في مجالات البنية التحتية والمناخ والصحة بالتعاون مع الشركاء الفاعلين.	2 و 8



القطاع الخاص

البلد / المنطقة	اسم العملية	قرض المصرف	الأهداف	أهداف التنمية المستدامة
السنغال	قرض ائتماني مشترك لبناء وتطوير محطة لتوليد الطاقة	31 مليون يورو	الإسهام في الرفع من إنتاجية الطاقة الكهربائية بالبلاد وتجويد وتوسيع شبكة الربط على أكبر نطاق؛ وبالتالي تطوير قطاعات الصناعة والخدمات والصحة والتعليم.	3 و 4 و 7 و 9
إقليمي	قرض ائتماني لصالح مؤسسة خاصة تعمل في مجموعة دول تنمية جنوب أفريقيا (SADC)	40 مليون دولار	تمويل مشاريع واستثمارات القطاع الخاص وتوفير رأس المال العامل للعديد من أنشطته في دول المجموعة، عبر إعادة إقراض موارد القرض من طرف المؤسسة المعنية للمستفيدين من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	8 و 17
رواندا	قرض ائتماني لفائدة بنك محلي	30 مليون دولار	مساعدة البنك المحلي على مواصلة دعم عملائه من شركات ومؤسسات القطاع الخاص بالبلاد، وخلق فرص عمل جديدة في المجالات المختلفة التي يمولها.	8 و 17

تابع القطاع العام (مليون دولار)						
البلد / المنطقة	اسم المشروع	التكلفة الكلية	قرض المصرف	المشاركون في التمويل	الأهداف	أهداف التنمية المستدامة
تشاد	توسعة وتجهيز المعهد العالي للعلوم والتقنيات «بأباشي» (المرحلة الثانية)	23.5	12	صندوق الأوبك للتنمية الدولية، والحكومة.	المساهمة في رفع مستوى التعليم العالي والبحث العلمي في البلاد، ورفع قدرة استيعاب المعهد بغرض تغطية النقص في الكوادر المختصة في الطب الحيوي في المؤسسات الصحية والمعاهد وكليات الطب.	2 و 4
جامبيا	جامعة جامبيا (المرحلة الثانية)	24	16	البنك الإسلامي للتنمية والحكومة	تأمين 6001 مقعد دراسي إضافي لتلبية الطلب المتزايد على التعليم الجامعي، والمساهمة في سد احتياجات البلاد المستقبلية وسوق العمل من الكوادر العلمية المتخصصة في المجالات المختلفة.	4 و 5 و 9
يوغندا	إعادة تأهيل وتوسعة مستشفى بوجيري	22	20	الحكومة	دعم سياسة الحكومة لتوسيع تغطية الخدمات الطبية والارتقاء بها، والمساهمة في تعزيز النظام الصحي من خلال تحسين وظائف وكفاية البنية التحتية الصحية والخدمات اللوجستية في المستشفى.	1 و 3
تنزانيا	توسعة جامعة الدولة بزنبار	14.9	13.4	الحكومة	دعم الارتقاء بالتعليم العالي في زنجبار، وتحسين بيئة وظروف العمل وجودة التعليم بالجامعة، بتوفير المرافق الحديثة وتحسين الخدمات وتخفيف الضغط على المنشآت.	4 و 5
السنغال	الطريق السيار دكار – سانت لويس (الجزء الثاني)	80	65	الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية والحكومة	تحسين الظروف المعيشية لسكان منطقة المشروع من خلال خفض زمن النقل والتنقل إلى المدن الرئيسية على الساحل الشمالي للبلاد وتحسين السلامة المرورية، وزيادة الإنتاج الزراعي والصيد البحري وتطوير السياحة، وخلق فرص عمل مؤقتة ودائمة.	9
إقليمي (8 دول)	برنامج المصرف لدعم زيادة رأس مال بنك غرب أفريقيا للتنمية	400	(80 سنوياً خلال خمس سنوات)		دعم القدرة التمويلية لبنك غرب أفريقيا للتنمية، بتوفير قروض للدول المستفيدة لتغطية مساهماتها في زيادات رأس المال ، ودعم المصرف في تحقيق أهداف استراتيجيته 2030 بالاستفادة من المؤسسات التنموية العاملة في أفريقيا.	1 و 2 و 6 و 8 و 9 و 13

تابع القطاع الخاص

البلد / المنطقة	اسم العملية	قرض المصرف	الأهداف	أهداف التنمية المستدامة
أنجولا	قرض ائتماني لصالح شركة مصفأة لتكرير البترول (المرحلة الأولى)	40 مليون دولار	توطئ صناعة المشتقات النفطية وتصديرها وتحقيق قيمة مضافة لها ونقل التكنولوجيا المرتبطة بها والتكرير للعاملين، وزيادة العمالة المحلية، وتحسين ميزان المدفوعات ومديونية الدولة بخفض فاتورة استيراد النفط.	8 و9
الكونغو	قرض ائتماني لفائدة بنك محلي	10 ملايين يورو	تعزيز مقدرة البنك المعني على دعم عملائه من شركات ومؤسسات القطاع الخاص بالبلاد، وخلق فرص عمل جديدة في المجالات المختلفة التي يمولها.	8 و17
إقليمي	قرض ائتماني لفائدة مجموعة مصرفية إقليمية	40 مليون دولار	تعزيز مقدرة المجموعة المصرفية المعنية على دعم عملائها من شركات ومؤسسات القطاع الخاص بدول أفريقيا جنوب الصحراء، وخلق فرص عمل جديدة في المجالات المختلفة التي تمولها.	8 و17
إقليمي	قرض ائتماني لفائدة بنك استثماري تنموي في منطقة غرب أفريقيا	40 مليون دولار	دعم برنامج التمويل الإقليمي للشركات الصغيرة والمتوسطة وعملاء الخدمات المصرفية التجارية في منطقة غرب أفريقيا، عبر تقديم قرض للبنك المعني الذي يقوم بدوره بإعادة إقراضه لهذه الجهات.	8 و17
يوغندا وتنزانيا	قرض ائتماني مشترك مضمون طويل الأجل بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية لتمويل مشروع استراتيجي	100 مليون دولار	لفائدة البلدين، سيسهم القرض في رقد الخزينة بعائدات ضريبية كبيرة وتوزيعات أرباح، وخلق فرص عمل، وتوفير تدريب للعاملين المحليين في المجالات الفنية من أجل تطوير مقدراتهم ومهاراتهم في الصناعات والمشاريع.	8 و9 و17
كوت ديفوار	قرض ائتماني لفائدة بنك تجاري استثماري	30 مليون يورو	تعزيز مقدرة البنك المعني على مواصلة دعم عملائه من شركات ومؤسسات القطاع الخاص بالبلاد، ورفده بموارد إضافية لتمويل برنامج السكن الاجتماعي وبقية القطاعات ذات الأولوية.	8 و11
يوغندا	قرض ائتماني لفائدة بنك إقليمي في منطقة شرق أفريقيا	50 مليون دولار	تعزيز مقدرة البنك المعني لمواصلة دعم عملائه من شركات ومؤسسات القطاع الخاص بدول مجموعة شرق أفريقيا. وتتوافق العملية مع التوجه الاستراتيجي للمصرف في دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة والقطاع الخاص.	8 و17

تمويل التجارة

البلد / المنطقة	اسم العملية	قرض المصرف	الأهداف	أهداف التنمية المستدامة
السنغال	خط تمويل لتعزيز وخضم اعتمادات مستندية لصالح بنك محلي	30 مليون يورو	تعزيز العلاقات التجارية بين الدول العربية والأفريقية وتطوير المبادلات البنينة بين الدول الأفريقية، وتوفير موارد مالية إضافية للبنك المحلي المستفيد في إطار مجهوداته لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	8 و17
غينيا	خط تمويل لصالح جهات سيادية	55 مليون دولار	تعزيز العلاقات التجارية بين الدول العربية والدول الأفريقية، والمساهمة في توفير الأمن الغذائي لدولة غينيا وللسكان، وذلك عن طريق تمويل قطاع الزراعة.	2 و8 و17
مصر	خط تمويل لصالح بنك تجاري محلي	60 مليون دولار	تشجيع وتعزيز التبادلات التجارية العربية الأفريقية، ورفع مستوى الشراكات الاقتصادية بين مصر ودول أفريقيا جنوب الصحراء، من خلال تطوير العلاقات التجارية القائمة.	8 و17
تنزانيا	خط تمويل متعدد الشرائح لصالح بنك تجاري محلي	50 مليون دولار	تمية التجارة وتعزيز التبادل التجاري بين المنطقتين العربية والأفريقية، والترويج للمنتجات العربية؛ مما يشجع وصولها إلى أسواق جديدة في أفريقيا.	8 و17
كينيا	عملية تمويل تجارة لصالح جهات سيادية بالتعاون مع بنك التجارة والتنمية	200 مليون دولار	تعزيز التبادلات التجارية بين المنطقتين العربية والأفريقية، والترويج للمنتجات العربية لتسهيل وصولها إلى أسواق جديدة في أفريقيا، وتعزيز التعاون مع بنك التجارة والتنمية.	8 و17
ملاوي	خط تمويل دوار لصالح شركة حكومية	50 مليون دولار	تنويع محفظة التمويل والتوسع في منطقة الجنوب الأفريقي عبر بوابة ملاوي، والمساهمة في تشجيع الصادرات العربية وتوفير منتجات استراتيجية للجهة المستفيدة، وخلق فرص توظيف بالبلاد.	8 و9 و17
غانا	خط تمويل مشترك لصالح مؤسسة حكومية	100 مليون دولار	استنباط فرص تمويل جديدة في مجال التجارة، ودعم قطاع استراتيجي في غانا يُعد أحد المنتجات الرئيسية للصادر، ودعم اقتصاد البلاد عبر تأمين حصولها على موارد مقدرة من النقد الأجنبي، والمساهمة في تطوير سلاسل القيمة المضافة للمنتجات الاستراتيجية.	1 و8 و9 و17
جامبيا	خط تمويل لصالح جهات سيادية	50 مليون دولار	توفير السلع والمواد الأساسية بالبلاد، وتعزيز التبادلات التجارية بين المنطقتين العربية والأفريقية والترويج للمنتجات العربية، وتموضع المصرف كشريك تمويل لمنطقة غرب أفريقيا، وتنويع محفظته الخاصة بتمويل التجارة.	2 و8 و17
كوت ديفوار	خط تمويل لصالح بنك تجاري إقليمي	90 مليون دولار	تشجيع التجارة الأفريقية البنينة وتشجيع الصادرات العربية، وتنويع عمليات ومنتجات المصرف التمويلية.	8 و17

رفع الكفاءة المؤسسية
من أجل تعظيم الأثر التنموي



تنمية القدرات

تابع تنمية القدرات

البلد / المنطقة	اسم العملية	الأهداف	أهداف التنمية المستدامة
نيجيريا	المساهمة في تمويل برنامج لرواد الأعمال الشباب	دعم عدد من رواد الأعمال الشباب في مجال المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، من خلال تقديم التمويل اللازم لهم وتدريبهم لتطوير مهاراتهم. ويسهم البرنامج في خلق بيئة تساعد في التحول الاقتصادي للدولة.	8 و 9
كوت ديفوار	تمويل المشروع النموذجي لزراعة الخضروات	دعم المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة في مقاطعة «زنزان» لزيادة الإنتاج من خلال استصلاح الأراضي وإدخال التقنيات الحديثة في مجال الزراعة؛ وبالتالي تحقيق الأمن الغذائي المستدام وتحسين مستوى المعيشة وخفض معدلات الفقر.	1 و 2
نيجيريا	تبادل المعارف والخبرات بين السودان ونيجيريا لدعم قطاع الزراعة في ولاية بورنو	المساهمة في تحقيق موجهات استراتيجية حكومة ولاية بورنو التي تسعى لاستعادة ازدهار الولاية، وتطوير زراعة القمح وخلق بيئة ملائمة لتعزيز محصول الصمغ العربي ونخيل التمر، وتشغيل قطاع الثروة الحيوانية، وذلك بالتركيز على التمكين الاقتصادي لدور الشباب بما فيهم النساء.	1 و 2
إقليمي	رعاية النسخة السادسة للمنتدى الأفريقي للأعمال والمسؤولية الاجتماعية	المساهمة في رعاية المنتدى الأفريقي للأعمال والمسؤولية في نسخته السادسة والذي يهدف إلى تبادل أفضل الممارسات في مجال المسؤولية الاجتماعية بين الشركات الأفريقية، وتحفيز هذه الشركات لتصبح رائدة في هذا المجال.	17
إقليمي	رعاية فعالية مصاحبة لمنتدى قمة الرؤساء التنفيذيين الأفارقة 2022	التعريف ببرنامج المصرف لتمويل القطاع الخاص، بما يساعد على توسيع قاعدة المستفيدين من تدخلاته وتحقيق أهدافه المتمثلة في الارتقاء بالقطاع الخاص في أفريقيا وتعزيز الشراكات بين المؤسسات الاقتصادية الأفريقية.	17
إقليمي	رعاية المنتدى الأفريقي الثاني للصحافة الاقتصادية والمالية	تعزيز دور الصحافة الإنمائية في أفريقيا من خلال تنمية قدرات ومعارف الصحفيين الأفارقة، لتمكينهم من التعامل بشكل مهني وكفاءة عالية مع القضايا الإنمائية التي تشكل تحديات كبيرة لمستقبل القارة.	17
كوت ديفوار	المساهمة في تمويل مؤتمر الأطراف المتحدة لمكافحة التصحر	إجراء اتفاق بين الحكومات على الأهداف الاستراتيجية لاستخدام الأراضي والإدارة المستدامة لضمان ازدهار الطبيعة والنظم الإيكولوجية، واستعراض الثغرات الحرجة في إدارة الأراضي، والتدابير الواجب اتخاذها لمكافحة التصحر.	13

البلد / المنطقة	اسم العملية	الأهداف	أهداف التنمية المستدامة
إقليمي	تمويل برنامج التحالف لمكافحة العمى الممكن تقاديه (الجيل الثاني)	تعزيز نظام الرعاية الصحية للعيون في الدول المستفيدة من العملية، بتمويل الحملات الطبية، وتوفير المعدات الطبية، وتنمية قدرات العاملين في مجال صحة العيون.	3
جامبيا	المساهمة في إعادة تأهيل أشجار المانجروف للحفاظ على البيئة	زراعة 40 ألف شجرة مانجروف في قريتي «سينتيت وإلياسا» في ريف جامبيا، وتأهيل بعض الغابات المجتمعية بزراعة 1000 شجرة نادرة ومهددة بالانقراض بسبب القطع الجائر، وزراعة بعض أشجار الفاكهة في منطقة «كيبا يوروندينج».	2 و 13
سيشيل	توفير خدمات خبير لدعم وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي والتجارة	مساعدة حكومة سيشيل على تعبئة الموارد المالية اللازمة لمشاريع الخطة الاستراتيجية ورؤية الدولة 2033، وإدارة المشاريع التنموية الجارية، ونقل المعرفة إلى الموظفين المحليين.	1 و 8
تنزانيا	تمويل برنامج تدريبي لصالح كوادر وزارة المالية والتخطيط	دعم الحوكمة الرشيدة وتحسين طرق تحصيل الإيرادات الحكومية، من خلال تدريب كوادر الوزارة في مجالات القيادة الاستراتيجية والمهارات الإدارية، وتخطيط إدارة الأصول المادية ومهارات إدارة المشاريع.	17
إقليمي	المساهمة في تمويل المؤتمر العالمي لتغير المناخ (COP27)	وضع آليات لتطبيق اتفاقية باريس المناخية وتنفيذها من خلال التوقيع على اتفاقيات ومشاريع ملموسة في مجال التنمية المستدامة، وتعميق النقاش حول مواضيع هامة مثل الطاقة والزراعة والمياه، وتعبئة الموارد من المانحين.	13
إقليمي	المساهمة في تمويل المؤتمر والمعرض الدولي للصناعات الصغيرة والمتوسطة	توفير فرصة لتبادل الخبرات العربية والأفريقية، واستعراض القضايا الرئيسية المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال، وبحث تجاوز تداعيات جائحة كوفيد-19 عليها عبر وضع خطط إنعاش.	8 و 9
إقليمي	المساهمة في تمويل منتدى الاستثمار الدولي لرواد الأعمال 2022	تبادل أفضل الممارسات الدولية حول تطوير النظم الكفيلة بإطلاق العنان للمرأة والشباب في مجال ريادة الأعمال والابتكار، وإنشاء روابط وشراكات استثمارية وتجارية بين رواد الأعمال من جميع أنحاء العالم.	8 و 9
كينيا	دعم مؤسسي للقطاع الصحي لمواجهة كوفيد - 19	مساعدة الحكومة على إعادة تأهيل وتطوير البنية التحتية الخاصة بالمعدات والتجهيزات الطبية لعدد 10 مراكز صحية، لتمكينها من تقديم الخدمات الطبية الملائمة للجائحة وغيرها من الأمراض.	3

تابع تنمية القدرات

البلد / المنطقة	اسم العملية	الأهداف	أهداف التنمية المستدامة
إقليمي	المساهمة في تغطية تكاليف مشاركة الأفارقة في المؤتمر الدولي للمناطق الحرة	تبادل أفضل الممارسات بين أعضاء منظمات المناطق الحرة والمشاركين البارزين من جميع أنحاء العالم، وتعزيز الوعي العام بدور المناطق الحرة ومساهماتها في النمو الاقتصادي، وتشارك رؤية واسعة النطاق حول القضايا الحرجة التي تؤثر على المناطق الحرة.	9
إقليمي	المساهمة في تمويل منتدى وكالات تشجيع الاستثمار لبعض الدول الأفريقية في إطار المعرض السابع عشر لمنظمة التعاون الإسلامي	تبادل الخبرات حول جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، واستعراض الحوافز والعراقيل للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، ودعم وكالات تشجيع الاستثمار للدول الأعضاء للتغلب على آثار جائحة كوفيد-19.	17
يوغندا	تمويل مشروع نموذجي للتمكين الاقتصادي للأسر الريفية	تطوير نموذج تمكين اقتصادي للمجتمعات الريفية في منطقة «لوايينج» بيوغندا، من خلال توفير مدخلات الإنتاج الزراعي ذات الجودة العالية، وتوفير الخدمات الإرشادية باستخدام تكنولوجيا مناسبة، وتعزيز القيمة المضافة للمنتجات المحلية للحصول على ميزة تنافسية نسبية في السوق.	1 و 2 و 8
غانا	دعم برنامج الشباب لريادة الأعمال	خلق بيئة محفزة تدعم إنشاء ونمو المؤسسات التي يقودها الشباب والنساء من خلال رعاية أفكار الأعمال الإبداعية والمبتكرة، وزيادة الوصول إلى التمويل والأسواق. وتمثل النساء 65 % من المستفيدين المستهدفين.	8
إقليمي	تنظيم برنامج للزيارات التعريفية لمقر المصرف	التعريف باستراتيجية المصرف 2030 وآليات تمويل عمليات القطاعين العام والخاص وتمويل التجارة والمنح، وذلك لزيادة الاتصال والتواصل بين المصرف والمستفيدين من تمويلاته وشركائه الأصليين لتحقيق تطلعات أجندة أفريقيا 2063 وأهداف التنمية المستدامة.	17
بنين	دعم مؤسسي لصالح الصندوق العربي الأفريقي للاستثمار	تعزيز القدرات المهنية لكوادر الصندوق وتمكينه من مواولة مهامه بشكل أفضل، من خلال تعزيز بنيته التحتية الرقمية واقتناء منصات لتكنولوجيا المعلومات وتوفير خدمات استشاري متخصص في مجال نظم المعلوماتية.	8
إقليمي	المساهمة في رعاية المنتدى الأفريقي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	تعزيز دور ريادة الأعمال والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لكونها قطاع محرك للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، والسعي لربطها بالمصرف لكي تستفيد من المخصصات التي رصدتها لهذه المجالات في خطته الخمسية الثامنة (2020 – 2024).	8

تابع تنمية القدرات

البلد / المنطقة	اسم العملية	الأهداف	أهداف التنمية المستدامة
إقليمي	المساهمة في تمويل برنامج الزيارة التعريفية لمجموعة دول الساحل الخمس لمقر المصرف	التعريف باستراتيجية المصرف 2030 وآليات تمويل عمليات القطاعين العام والخاص وتمويل التجارة والمنح، لزيادة الاتصال والتواصل بين المصرف والمستفيدين من تمويلاته وشركائه الأصليين لتحقيق تطلعات أجندة أفريقيا 2063 وأهداف التنمية المستدامة.	17
إقليمي	المساهمة في رعاية أسبوع التصنيع السادس لمجموعة الجنوب الأفريقي	تهيئة المناخ لخلق فرص في المجال الصناعي تدفع بالتجارة والاستثمار وتدعم الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الدول الأفريقية، وتعزيز الصناعة عبر تحويل الموارد الطبيعية ومعالجة المنتجات الزراعية والمعادن.	9
إقليمي	المساهمة في رعاية منتدى مصر للتعاون الدولي والتمويل الإنمائي	عرض النماذج التنموية الناجحة بين وزراء المالية ووزراء البيئة من الجانبين العربي والأفريقي لبناء جسور للتواصل والتنسيق، وتبسيط الضوء على احتياجات أفريقيا تجاه أجندة المناخ، وزيادة التعريف بدور المصرف المحوري في التعاون العربي الأفريقي وآليات تمويله للقطاع الخاص.	17
إقليمي	عقد ورشة عمل حول تحديات أفريقيا في ظل التغيرات الاقتصادية واستراتيجية المصرف 2030	الحصول على الرؤى ووجهات النظر حول تداعيات التغيرات الاقتصادية الراهنة على مستقبل الاقتصاد في أفريقيا، واستحداث منهجية مبتكرة لمواءمة الإطار الاستراتيجي للمصرف مع احتياجات ومتطلبات الدول المستفيدة للإسهام بفاعلية في التنمية المستدامة.	17
زامبيا	تمويل مشروع لتوفير الكهرباء بنظام الطاقة الشمسية لعدد من مستوطنات اللاجئ	توفير الطاقة الكهربائية باستخدام الطاقة الشمسية للمنشآت الاجتماعية بمستوطنات اللاجئ في كل من «مانتابالا وميهيبا ومايوكوايكوا» لتحسين المستوى المعيشي وتطوير الخدمات، وإنارة الطرقات العامة، وزيادة معدل الحصول على الكهرباء.	3 و 4 و 7
إقليمي	تقديم دعم مؤسسي للمركز الأفريقي للإدارة وتأهيل الكوادر	تجهيز القاعات الدراسية للمركز بالتقنيات الحديثة للتعليم عن بعد، وتفعيل مراحل استحداث شعبة للتمويل الإسلامي لإعداد كوادر أفريقية قادرة على تلبية الاحتياجات الملحة في مجال الصيرفة الإسلامية.	17
إقليمي	تمويل إعداد دراسة حول آفاق وتحديات التجارة بين الدول الأفريقية والدول العربية	عرض الواقع الحالي لوضع التجارة بين الدول الأفريقية والدول العربية، وتحديد أهم المعوقات وكيفية التغلب عليها، وبناء إطار استراتيجي متكامل لتدخلات المصرف في مجال تعزيز التجارة بين المنطقتين.	17



تابع تنمية القدرات

البلد / المنطقة	اسم العملية	الأهداف	أهداف التنمية المستدامة
إقليمي	مسابقة المحيط (Abidjan Ocean Hackathon 2022)	تسخير البيانات الأيكلوجية المتوفرة حول المحيطات لابتكار حلول عملية لتعظيم موارد المحيطات وحماية بيئتها، والتعريف بمقدرات الاقتصاد الأزرق المستدام وغير المستغل.	11 و 13 و 14
إقليمي	المساهمة في رعاية أسبوع ريادة الأعمال العالمي	مناقشة الفرص والتحديات وتقديم التوصيات حول السياسات الخاصة بريادة الأعمال للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بشكل عام، والتحديات التي تواجه جمهورية زامبيا بشكل خاص.	8 و 9
إقليمي	رعاية فعاليات الاجتماع السنوي العام للمنتدى الإقليمي للجامعات الأفريقية لبناء القدرات الزراعية	استكشاف سبل تعزيز التعاون بين الدول في مجال التعليم العالي في الزراعة والتنمية الزراعية، ومعرفة كيفية تسخير التقنيات الرقمية للتعليم والبحث والتعلم، وإبراز مساهمات المصرف في دعم المنتدى.	1 و 2

تابع تنمية القدرات

البلد / المنطقة	اسم العملية	الأهداف	أهداف التنمية المستدامة
السنغال	تمويل مشروع نموذجي لتطوير سلاسل القيمة الزراعية ودعم ريادة الأعمال بمنطقة «تول أبي نياسي»	تطوير سلاسل القيمة الزراعية للخضروات والدواجن ودعم ريادة الأعمال ذات القيمة المضافة، على مساحة قدرها 5.20 هكتار من الأراضي الزراعية في منطقة «تول أبي نياسي».	1 و 2 و 8
النيجر	المساهمة في تنظيم مائدة مستديرة للممولين	تعبئة الموارد اللازمة لتنفيذ المشروعات المدرجة ضمن خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لجمهورية النيجر (2022 – 2026)، واستقطاب دعم الممولين والتحقق من التزامهم بالمساهمة في تنفيذ الخطة المذكورة.	1 و 2
إقليمي	تمويل برنامج لتنمية قدرات بعض الدول الأفريقية في مجال المخاطر المناخية	تنمية قدرات 210 كادر من 6 دول أفريقية في مجال المخاطر المناخية، بهدف تعزيز قدرات هذه الدول على التخطيط والاستعداد لمواجهة ظواهر المناخ المتطرفة والكوارث الطبيعية والأوبئة.	13
إقليمي	المساهمة في رعاية قمة الاتحاد الأفريقي للتصنيع والتنوع الاقتصادي	تسليط الضوء على أهمية التصنيع في تحقيق النمو الاقتصادي للقارة باتخاذ قرارات بشأن تجديد إطار التصنيع القاري والاتفاق حول الإجراءات الاستثمارية، وتطوير سلاسل القيمة الصناعية الإقليمية لتكثيف التصنيع وخلق فرص العمل.	9
إقليمي	المساهمة في رعاية فعاليات الممر الأخضر الرقمي رباعي الأبعاد	تطوير سلاسل توريد الإنتاج الصديقة للبيئة والاستفادة من مصادر الطاقة لتعزيز قدرة التكنولوجيا، وبالتالي زيادة الإنتاجية وخلق قيمة مضافة.	9
إقليمي	خدمات استشاري لإعداد مخطط إنشاء الصندوق الأفريقي لتعزيز المرونة والتكيف مع الكوارث والأزمات الطبيعية	يهدف إنشاء الصندوق إلى تصميم نظام يستوعب مخاطر المناخ والكوارث الطبيعية في الدول الأفريقية. وتتمثل مهامه في إنقاذ الأرواح، وتوفير سبل العيش، وإدارة المنظومة البيئية.	13
يوغندا	الدعم العاجل لمجابهة فيروس إيبولا	مساعدة الحكومة على الحد من انتشار فيروس الإيبولا، عبر استخدام المنحة لإدارة الحالات المرضية المؤكدة والمشكوك فيها، وشراء وتوزيع المعدات الطبية والعناية بالمرضى، بالإضافة إلى التدريب ودعم الطوارئ.	3
إقليمي	المساهمة في تنظيم منتدى الحد من مخاطر الاستثمار والتجارة للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة	إيجاد حلول قابلة للتنفيذ للحد من مخاطر الاستثمار والتجارة التي تواجهها المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، لإطلاق العنان للإمكانيات الهائلة لهذه المؤسسات واشراكها في تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.	1 و 2 و 8





 www.badea.org
 badea@badea.org

   
[@BADEAbank](https://www.instagram.com/BADEAbank)